مؤشرات البورصة تحافظ على لونها الأخضر

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 5ر9 نقطة ليبلغ مستوى 53ر5478 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر17 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر149 مليون سهم تمت عبر 9538 صفقة نقدية بقيمة 2ر42 مليون دينار (نحو 7ر147 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5ر6 نقطة ليبلغ مستوى 36ر4328 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 04ر79 مليون سهم تمت عبر 2834 صفقة نقدية بقيمة 5ر6 مليون دينار (نحو 7ر22 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 8ر15 نقطة ليبلغ مستوى 25ر6063 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر26 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر70 مليون سهم تمت عبر 6704 صفقات بقيمة 7ر35 مليون دينار (نحو 9ر124 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 7ر13 نقطة ليبلغ مستوى 36ر4436 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18ر65 مليون سهم تمت عبر 2018 صفقة نقدية بقيمة 5ر9 مليون دينار (نحو 6ر20 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (التجارية) و(مشاعر) و(بترولية) و(كفيك) أما شركات (التجارية) و(أهلي متحد) و(وطني) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (عقار) و(السورية) و(رماية) و(أركان) الأكثر انخفاضا.

جلسة مرتفعة للبورصة

الصقر: أسطول «ناقلات النفط» متوافق مع قوانين المنظمة البحرية الدولية

أكد مدير مجموعة مشاريع الاسطول والمتحدث الرسمي لشركة ناقلات النفط الكويتية يوسف الصقر ان جميع ناقلات أسطول شركة ناقلات النفط مطابقة ومتوافقة مع قوانين المنظمة البحرية الدولية ودولة العلم.

وأضاف الصقر ان ناقلات الشركة تعمل بشكل آمن على مدار الساعة في مناطق مختلفة من العالم والموانئ الدولية آخذة بالاعتبار ما تمر به تلك الموانئ والدول من صعوبات لمواجهة جائحة كورونا المستجد (كوفيد – 19) وحالات الاغلاق التام.

وشدد على ان (ناقلات النفط) من الشركات الرائدة في صناعة النقل البحري في العالم مطمئنا كافة عملائها انها "ملتزمة بالقوانين البحرية الدولية ولا صحة لما يتم تداوله بخصوص عدم مطابقة ناقلاتنا للقوانين الدولية".

«الخطوط الكويتية» تؤكد على تعاونها مع «حماية الطائرات»

لقطة جماعية عقب اللقاء

في إطار ترسيخ التعاون المشترك بين الجهات الحكومية ولتأكيد مبدأ الشراكة في تحسين منظومة الطيران وتحقيقاً لاستمرارية اللقاءات المتبادلة بين الجهات المشتركة، قام رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن/علي الدخان ويرافقه الرئيس التنفيذي بالوكالة/ عادل الصانع بزيارة لمقر إدارة حماية الطائرات الكويتية التابعة لوزارة الداخلية، حيث كان باستقبالهما كل من الوكيل المساعد لشؤون الأمن الخاص اللواء/شكري النجار ومدير عام القوات الخاصة اللواء/ فيصل العيسى، ومدير إدارة حماية الطائرات الكويتية العقيد/طلال المنصور وكبار المسؤولين، وقد تخللت الزيارة مشاهدة عرض مرئي ونظري لطريقة وآلية عمل إدارة حماية الطائرات في حفظ أمن وسلامة طائرات الخطوط الجوية الكويتية وركابها من أية عمليات قد تضر بأمنهم وسلامتهم، وبحث الطرفان العلاقة الطويلة والناجحة التي تربط بين «الكويتية» و«حماية الطائرات» وسبل توطيد أواصر التعاون المشترك بين الطرفين في شتى المجالات وكيفية تطويرها بما يعود بالنفع على المصلحة العامة ولتحقق الاهداف المنشودة.

وعلى هامش الزيارة، قال رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن/ علي محمد الدخان: «يسعدنا اليوم لقاء الوكيل المساعد لشؤون الأمن الخاص اللواء/ شكري النجار ومدير عام القوات الخاصة اللواء/ فيصل العيسى، ومدير إدارة حماية الطائرات الكويتية العقيد/طلال صالح المنصور، حيث تأتي الزيارة لتطوير العلاقات الراسخة بين الخطوط الجوية الكويتية وإدارة حماية الطائرات الكويتية وتمتينها بما يعود بالمصلحة العامة على الطرفان ويساهم في تطوير وتحسين منظومة حماية الطائرات في دولة الكويت، كما اطلعنا على أحدث طرق وأساليب حماية الطائرات والركاب من أية مشاكل قد تضر في أمن وسلامة الطائرات والركاب والتي تولي لها الخطوط الجوية الكويتية اهتماماً بالغاً وتضعها دائماً ضمن أهدافها الاساسية».

وأضاف الدخان: «تعتبر إدارة حماية الطائرات الكويتية أحد الجهات التي تمتاز بعملها الاحترافي والذي يشهد له الجميع في مجال أمن الطائرات على مستوى العالم، علاوة على ذلك فإن إدارة حماية الطائرات تعمل جاهدة للرفع من درجة تدريب عناصرها لأعلى المستويات وذلك في تأمين وحماية النقل الجوي المدني والقضاء على أية أعمال خارجة عن القانون ممكن أن تؤثر على سلامة وأمن الطائرات وركابها والحفاظ على مصالح الدولة الأمر الذي أدى إلى تحقيق الأمن والأمان على جميع خطوط الطيران العاملة في الكويت».

وتابع الدخان: «إن الخطوط الجوية الكويتية تربطها علاقة متينة وراسخة مع إدارة حماية الطائرات الكويتية وذلك منذ عشرات السنوات حقق خلالها الطرفان نجاحات متتالية في آلية الحفاظ على أمن وسلامة الطائرات وركابها وحماية ممتلكات الدولة بكل دقة، وزيارتنا اليوم لإدارة حماية الطائرات تأكيد على استمرارية هذا التعاون المشترك الذي طالما كانت أهدافه تعود بالمصلحة العامة والفائدة على دولتنا الكويت في مواجهة أي مكروه لا سمح الله».

هذا وتقدم الدخان بجزيل الشكر ووافر الامتنان للقائمين على حماية طائرات الخطوط الجوية الكويتية ودورهم البارز والملموس في حفظ أمن وسلامة الركاب والذين يبذلون الغالي والنفيس لحماية أرواح الركاب والحفاظ على ممتلكات شركات الطيران، متمنياً لهم مزيداً من التوفيق والسداد في المساهمة في حفظ أمن واستقرار بلادنا الحبيبة الكويت.

فائض تجارة الكويت مع اليابان يتراجع 44 % خلال أكتوبر

أظهرت بيانات وزارة المالية اليابانية أمس الأربعاء تراجع فائض الميزان التجاري لصالح دولة الكويت مع اليابان خلال شهر أكتوبر الماضي بنسبة 44.1% على أساس سنوي.

وسجل الفائض التجاري لصالح الكويت مع اليابان في الشهر الماضي 23.17 مليار ين ياباني (222.13 مليون دولار)، مقابل 41.42 مليار ين ياباني (397.10 مليون دولار) في أكتوبر 2019.

وأثر على الأداء السنوي للفائض، تراجع صادرات الكويت في أكتوبر الماضي بنسبة 40.8 % عند 36.98 مليار ين ياباني (354.53 مليون دولار)، مقارنة بـ62.42 مليار ين ياباني (598.42 مليون دولار) بالشهر ذاته من العام السابق. وأشار البيان إلى أن قيمة واردات الكويت من اليابان بلغت 13.81 مليار ين ياباني (354.53 مليون دولار)، مقابل 20.99 مليار ين ياباني (201.23 مليون دولار) في أكتوبر 2019، بانخفاض 34.2 %.

وعلى مستوى الشرق الأوسط، فقد سجل فائض تجاري مع اليابان بقيمة 259.77 مليار ين ياباني (2.49 مليار دولار)، بهبوط 40.2 % عن مستواه في أكتوبر 2019 البالغ 434.49 مليار ين ياباني (4.17 مليار دولار).

وبشكل عام، قفز فائض الميزان التجاري لدولة اليابان في الشهر الماضي بنسبة 7719.8 % إلى 872.89 مليار ين ياباني (8.37 مليار دولار)، مقابل 11.16 مليار ين ياباني (106.99 مليار دولار) في أكتوبر 2019.

إقبال لافت من مستثمري أدوات الدخل الثابت في الكويت

«الوطني» يصدر بنجاح سندات بـ 150 مليون دينار

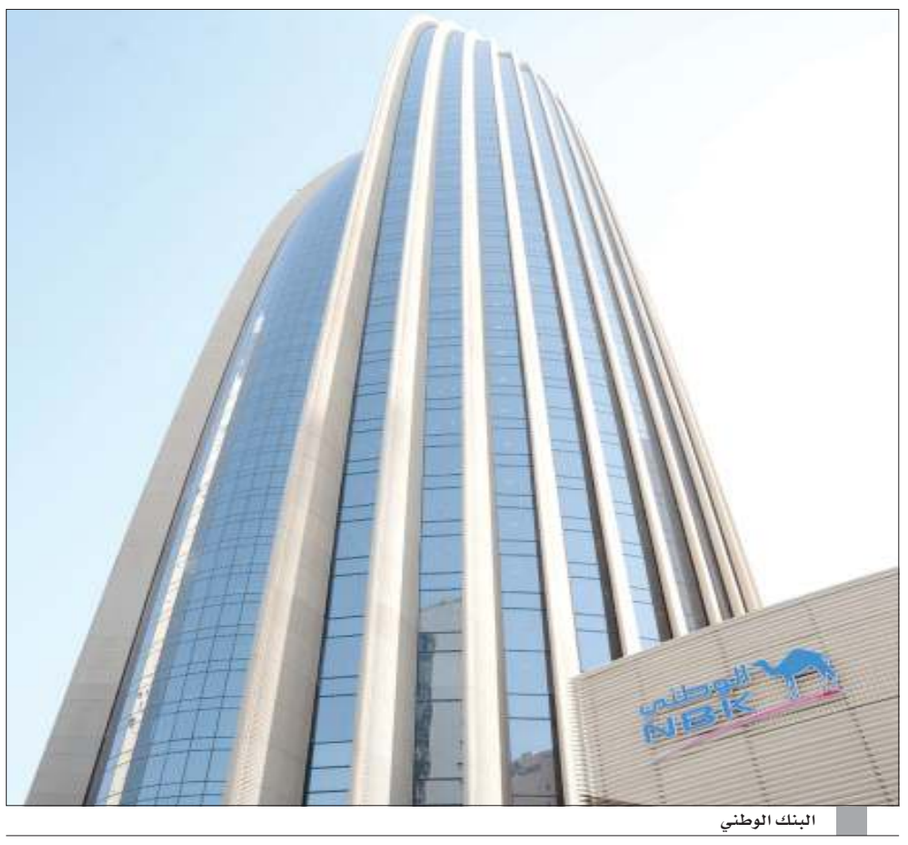

البنك الوطني

طلبات الاكتتاب على الإصدار بالدينار وصلت خلال فترة قياسية إلى 228.3 مليون دينار

أعلن بنك الكويت الوطني عن نجاحه في إصدار سندات مساندة متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأس مال البنك (Tier 2) بقيمة 150 مليون دينار، وذلك بهدف تنويع قاعدة التمويل وتعزيز معدلات كفاية رأس المال للشريحة الثانية وفقاً لمتطلبات بازل 3 وتعليمات بنك الكويت المركزي.

وجاء هذا الإصدار بعد نجاح البنك في استرداد سندات دين مساندة بقيمة 125 مليون دينار كويتي والمدرجة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال والسابق إصدارها في 18 نوفمبر 2015.

ووصل إجمالي طلبات الاكتتاب على الإصدار الجديد الذي حصل على تصنيف Baa1من قبل وكالة موديز العالمية نحو 228.3 مليون دينار كويتي وبمعدل تغطية بلغ 1.52 مرة وذلك خلال فترة قياسية.

وحظي الإصدار بإقبال واهتمام كبيرين من قبل قاعدة متنوعة من مستثمري أدوات الدخل الثابت في الكويت تخطت أكثر من 200 مستثمر من الأفراد والمؤسسات، ومع وجود آلية تسمح للمستثمرين في السندات المستردة بإعادة الاستثمار في الإصدار الجديد ما نتج عنه تحويل 39.68% من قيمة السندات المستردة الى السندات الجديدة، وهو ما يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع بها البنك باعتباره مصرفاً رائداً في الكويت.

ويشكل هذا الإصدار أكبر سندات محلية يتم تسويقها لمستثمري أدوات الدخل الثابت بنظام الطرح الخاص.

السندات الجديدة تبرهن على المكانة المرموقة التي يتمتع بها البنك في الأسواق العالمية

وقد تم طرح هذه السندات التي تستحق بعد 10 سنوات، وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى على شريحتين الأولى ذات فائدة ثابتة والثانية بفائدة متغيرة. وستكون السندات ذات الفائدة الثابتة بسعر فائدة يبلغ 4.75% سنوياً للخمس سنوات الأولى، على أن تبلغ 3.25% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي للفترة اللاحقة.

أما سندات الفائدة المتغيرة، فيبلغ سعر فائدتها 3.00% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي بحد أقصى 1% فوق فائدة السندات ذات الفائدة الثابتة على أن تحتسب بشكل نصف سنوي، كما سيتم توزيع الفائدة للشريحتين بنحو نصف سنوياً.

وكان بنك الكويت الوطني قد عيّن كل من شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، بنك الخليج ش.م.ك.ع. ، المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ، شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست) كمديري إصدار مشتركين لتسويق هذه السندات.

ومن جهة أخرى سعر بنك الكويت الوطني بنجاح سندات مساندة مقومة بالدولار الأمريكي وبقيمة 300 مليون دولار أمريكي ستدخل ضمن الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) تستحق بعد 10 سنوات وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى. ويعد هذا الإصدار هو الأول من نوعه في الكويت لسندات مقومه بالدولار، ومتوافقة مع متطلبات بازل 3 وتدرج من ضمن الشريحة الثانية لرأس المال ومصنفة «بدرجة استثمار Baa1 من قبل وكالة موديز. وشهد الاكتتاب إقبال لافت من قبل أكثر من 80 من مستثمري أدوات الدخل الثابت والمؤسسات المالية حول العالم، حيث تخطت طلبات الاكتتاب 1.1 مليار دولار وهو ما يعادل تغطية الإصدار بأكثر 3.6 مرة.

وقد حقق الإصدار إقبالا كبيراً من قبل مستثمري المملكة المتحدة الذين استحوذوا على نسبة 42% من تغطية الإصدار ونحو 27% من أسيا و14% من مستثمري الشرق الأوسط و12% لمستثمري أوروبا ومن الولايات المتحدة الأمريكية)حسابات غير مقيمة) بنحو 5%.

واستحوذ مديرو الأصول على 82% من طلبات الاكتتاب يليهم البنوك بنسبة 10% ثم شركات التأمين والخدمات المصرفية الخاصة بنحو 5% و3% على التوالي.

ومنح الطلب القوي من المستثمرين البنك أفضلية كبيرة في تسعير السندات لتكون الأدنى بين البنوك الخليجية والسادسة عالمياً من حيث أقل العائدات في فئة الشريحة الثانية لرأس المال التي تستحق بعد 10 سنوات وغير قابلة للاسترداد خلال الخمس سنوات الأولى مع بلوغها 2.5% وتشكل 210.8 نقطة أساس فوق عائدات سندات الخزانة الأمريكية ذات آجال 5 سنوات، فيما ستوزع الفائدة بشكل نصف سنوي وتحمل السندات تاريخ اعادة تسعير في 24 نوفمبر 2024.

وكان البنك قد قام بتعيين كل من شركة الوطني للاستثمار وسيتي جروب جلوبل ماركتز ليمتد كمنسقين عالميين ومديري للإصدار. ويهدف الإصدارين إلى تعزيز معدلات كفاية رأسمال البنك بما يتماشى مع نهجه التاريخي المتحفظ والحصيف تجاه إدارة رأس المال، هذا في الوقت الذي يعكس فيه الطلب القوي على السندات في كلا الإصدارين المكانة الائتمانية القوية للبنك محلياً وعالمياً، وذلك على الرغم من هذه الأوقات الصعبة.

عائد سندات «الوطني» المقومة بالدولار بين الأدنى خليجياً وعالمياً